

النزاهة تعلن عن عقد مؤتمر دولي للانتربول في بغداد



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الجمعة، عن الاتفاق على عقد مؤتمر دولي للانتربول في العاصمة بغداد.

وقالت الهيئة في بيان، إن "رئيسها القاضي (حيدر حنون)، وخلال زيارته لمقر الانتربول الدولي في مدينة ليون الفرنسية واللقاء برئيسه اللواء (أحمد الريسي)، نبّه إلى خطورة آفة الفساد وتهديدها لأسس النظم الديمقراطية وتسببها بانتشار الفقر وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليم"، لافتاً إلى أن "المُخدرات والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية والتلوث وغسل الأموال كل هذه الجرائم تنتعش في ظل تفشي الفساد في العالم".

وأضاف حنون وفقاً للبيان، أن "التعاون وتضافر الجهود في مكافحة الفساد وتسليم المطلوبين يصبّ بمصلحة الجميع؛ لأنّ آثار جريمة الفساد لا تتوقف عن بلدٍ مُعيّن".

وزاد، أن "العراق وفي بالتزاماته الدوليّة المنصوص عليها في اتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد"، داعياً "بقية الدول إلى التعاون الثنائي" وفق ما نصّت عليه فصول الاتفاقية وموادّها؛ من أجل تسليم المطلوبين، لا سيما أنّ العراق في المرحلة الراهنة يتمتّع بوجود حكومةٍ وطنيةٍ وضعت مكافحة الفساد في أعلى سلم أولوياتها".

ودعا القاضي حنون، "الدول إلى تفعيل حالة التسليم الإداري" الذي هو حالة ميسّرة بالتسليم مقارنةً بالتسليم القضائي"، موضحاً أنّ "بعض القوانين والتشريعات في بعض الدول تسمح للحكومة وبعض أجهزتها بالتعاون مع الانتربول والقبض على المُنْتَهَبِهم وتسليمه للدولة الطالبة"، فيما دعا إلى "إشراك الكفاءات العراقية في مناصب منظمة الانتربول"، مجدداً دعوته لإنشاء محكمة استرداد الأموال الدوليّة لتركز على ميزان عدالةٍ دوليٍّ يبعدها عن المرامي السياسيّة والتشكيك بطلبات الاسترداد"، مؤكّداً أنّ "الأصلاخ الثلاثة لهذا المثلث تركز على مبدأ من أين لك هذا، ومعالجة اختلاف التشريعات وازدواج الجنسيّة".

وأشار إلى أنّ "مسألة الاهتمام بالتحريّيات الماليّة عن الجرائم المُتعلّقة بالمال وجعل خصوصيّة لجرائم الفساد"، مشيراً إلى "الاتفاق على عقد مؤتمر دولي للانتربول في بغداد بالشراكة مع الهيئة يختص بتوسيع سبل التعاون وبحث رفع مستوى التحري عن الجرائم المالية وإشراك أجهزة مكافحة الفساد فيه".

وتابع البيان، أنّ "الوفد العراقي الذي ضمّ أيضاً المدير العام لدائرة الاسترداد في الهيئة والقائم بالاعمال المؤقت في سويسرا محمد جواد مهدي ومدير عام مديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية اللواء عادل ابراهيم، وحضر اختتام مؤتمر المكاتب الإقليميّة للانتربول، استعرض بعض الإشكاليّات والصعوبات في ملف الاسترداد وترويج النشرات الحمراء التي عبّر أعضاء الوفد عن أملهم في تذليلها من خلال اللقاءات والحوارات والتغلّّب عليها بأسرع وقتٍ، لافتين إلى أنّ "جميع النشرات الحمراء لكبار المطلوبين عن جرائم الفساد تستند إلى إجراءات قانونية ومهنية، مُنوّهين بأنّ العام المنصرم شهد تمكّن العراق من استرداد (18) مطلوباً بقضايا فساد، واستصدار قرابة (100) نشرة حمراء بحقّ مطلوبين على خلفيّة قضايا فساد اقترفوها وهربوا خارج العراق".

من جانبه أثنى اللواء (أحمد الريسي) خلال الاجتماع الذي حضره مجلس الامناء ومدراء اللجان المختصة في المنظّمة الدوليّة للشرطة الجنائية "الانتربول" على "جهود العراق في المرحلة الراهنة في مكافحة الفساد، مُنوّهاً بأنّ الأخبار التي تصلنا عن جهود النزاهة العراقيّة تعطي الأمل بتحجيم ظاهرة الفساد؛ ممّا سينعكس على جلب الاستثمارات والتفريغ لتحقيق التنمية"، مُنبّهاً إلى أنّ كلّ دولةٍ

يتفشّى فيها الفساد يتسلّل الضعف في قوتها وبنيتها ومرتكزات وجودها".

ولفت إلى أنّ "بعض الدول تسعى حثيثاً لإصدار نشرات بحقّ المطلوبين، لكنها تتوانى في المتابعة مع الانتربول الدوليّ وتتقاعس في إرسال ملفات الاسترداد والإجابة عن بعض استفسارات وأسئلة الانتربول".

ومن الجدير بالذكر أنّ المُنظّمة الدوليّة للشرطة الجنائية "الانتربول" مُنظّمة دوليّة تمّ تأسيسها؛ من أجل تيسير التعاون الشرطي في جميع أنحاء العالم ومكافحة الجريمة وتنفيذ النشرات الحمراء بحقّ المطلوبين في المنافذ الحدوديّة في مُختلف بقاع العالم.